الأخبار
al-akhbar
الجمعة 2010-04-30 العدد 1105
7

الهيئة المنظمة للاتصالات تنسف مزاعم صقر

تهاوت الحملة التي يشنّها النائب عقاب صقر وغيره من نواب تيّار المستقبل على وزير الاتصالات شربل نحّاس. فبعد بيان قيادة الجيش الذي نفى أن يكون الرائد أنطوان قهوجي قد شارك في أي اجتماع للجنة الفنية الأولى التي ألفها نحّاس لدراسة خطورة المعلومات التي طلبتها السفارة الأميركية عن الأبراج والهوائيات التابعة لشركتي الخلوي، جاء بيان الهيئة المنظمة للاتصالات أمس ليدق مسماراً إضافياً في نعش الحملة، إذ أعلن بوضوح أن مجلس الإدارة الهيئة، برئاسة كمال شحادة، أقرّ بالإجماع تقرير اللجنة الفنية الثانية، وذلك قبل التقدّم به للوزير نحّاس، «نظراً لحرفية المعالجة العلمية، وبعدها عن أي تأثير خارجي».

يذكر أن الحملة قامت على ادعاء أن وزير الاتصالات لم يعجبه مضمون تقرير اللجنة الأولى، فعمد إلى تأليف لجنة ثانية لإعداد تقرير آخر يناقض التقرير الأول عبر ممارسة الضغوط على أعضائها. وادّعى منظمو الحملة أن في حوزتهم التقرير الأول، وأنه موقّع من أعضاء اللجنة الأولى، وبينهم الرائد قهوجي. لكن سرعان ما نفت قيادة الجيش ذلك، ما اضطر النائب صقر إلى إبراز مسوّدة محضر اجتماع (لا تقرير فني) يحمل اسم قهوجي، من دون أن يكون «المحضر» ممهوراً بأي توقيع، ودون أن يحمل أي صفة رسمية، وبالتالي ليس له أي قيمة في إثبات المزاعم، فضلاً عن أن مضمونه وارد في التقرير الفني النهائي الذي تسلّمته لجنة الإعلام والاتصالات النيابية. أضف إلى ذلك أن مصادر رفيعة في وزارة الداخلية أكدت لـ«الأخبار» أن الوزير زياد بارود لم يطلب أسماء ضباط من قوى الأمن الداخلي لإشراكهم في اللجنة الأولى، «لأن أي توصية بهذا الشأن لم تصدر عن لجنة الإعلام والاتصالات النيابية».

اللافت أن كشف التقرير المزعوم بات مطلباً للقوى المدافعة عن نحاس، فيما لا يزال رئيس لجنة الاتصالات حسن فضل الله «بانتظار الحصول على نسخة من التقرير الموقع من أعضاء اللجنة الأولى، لعقد جلسة لمساءلة وزير الاتصالات شربل نحاس»، بحسب مصادر واسعة الاطلاع.

والمعروف أيضاً أن اللجنة الثانية التي ألفها نحّاس ضمّت 5 أعضاء، 3 منهم يعملون في الهيئة المنظمة للاتصالات، وهي هيئة مستقلّة، ويتولى مجلس إدارتها كمال شحادة، المعروف بقربه من قوى 14 آذار. وقد أوضحت الهيئة أن مجلس إدارتها «وافق بتاريخ 29 آذار 2010 على انضمام ثلاثة أعضاء إلى اللجنة الفنية التي اقتضت مهمتها تقويم المعطيات التقنية لملف تجهيزات قوى الأمن الداخلي (...) وإثر الدراسة والتقويم بالتعاون مع عضوي اللجنة الآخرين في وزارة الاتصالات، عرض أعضاء الهيئة المشاركون تقريرهم على مجلس الإدارة الذي أقره بالإجماع قبل التقدم به للوزير المعني، نظراً لحرفية المعالجة العلمية وبعدها عن أي تأثير خارجي».

وفي موقف لافت، رأى الحزب التقدمي الاشتراكي أن الحملة على نحاس، «المشهود له بالكفاءة، غير مبررة ولا تساهم في حصول نقاش هادئ في هذا الملف الحساس»، مجدداً موقفه السابق لناحية ضرورة عرض الاتفاقية الأمنية التي وقعتها قوى الأمن الداخلي على مجلس الوزراء «لدراستها ومناقشتها بهدوء بعيداً عن محاولات التسلل الأمني وخرق السيادة اللبنانية بأكثر من شكل، ولا سيما ما حصل بالأمس من خلال زيارة بعض الأمنيين الأجانب للحدود اللبنانية ـ السورية، وهي غير مقبولة».

من جهته، رأى النائب نواف الموسوي أن الحملة على نحّاس كانت بمثابة محاولة للتحلل من الالتزام في مجلس الوزراء بمعالجة الشوائب في الاتفاقية الأمنية، وإثارة الغبار حول «عمل نزيه ومحترف للجنة الفنية وأداء عال لوزير وطني لإخفاء حقيقة ما تمثّله هذه الاتفاقية من تهديد لكرامة لبنان ولسيادة لبنان ولوحدة لبنان ولأمن لبنان».

(الأخبار)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"